آفاق برلمانية

مواطن

تشرين ثاني ٢٠٠٣/ م المجلد السابع، العدد ٨ نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله November 2003 Volume 7, No. 8

هل تحول المجلس التشريعي إلى سلطة تنفيذية؟

أزمة المجلس والمرجعية.. بنية شائخة وضغوط خارجية لا ترحم!

أمجد عرار:

لماذا بدا المجلس التشريعي مرتبكاً أو حتى مشلولاً إزاء قضايا مهمة ومصيرية؟ لماذا لم يقل كلمته بشأن وثيقة سويسرا؟ ولماذا تجري عملية إصلاح السلطة بضغوط خارجية في حين يبدو المجلس التشريعي متفرجاً؟ ولكن بالمقابل، هل يستطيع المجلس أن يقفز عن كل الظروف والمعيقات والتحديات وهي أكبر منه وربما أكبر من طاقة كل المؤسسة الفلسطينية؟ هل مطلوب من المجلس أن يفتح المجال لصراع داخلي فيما دبابات شارون تطل من نوافذ البيوت كما قال أحد المسؤولين؟

هذه الأسئلة وغيرها طرحتها« آفاق برلمانية» على عدد من النواب ،بعضهم أجاب بصراحة ، والبعض الآخر احتفظ بقدر من الدبلوماسية ، وكان معهم هذا الحوار :

* أعلن الرئيس حالة الطوارئ، وكلف أحمد قريع بتشكيل حكومة طوارئ، ثم حدد رئيس الحكومة شهر حزيران موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. هل وصل المجلس التشريعي إلى حالة من العجز والشلل إزاء ما يجري؟

ناهض الريس: السلطة التنفيذية صادرت دور المجلس

– كان دور المجلس التشريعي منقوصاً ليس منذ شهر أو شهرين، وإنما منذ تاريخ إنشائه، وذلك لأنه نهض بواحدة فقط من مهماته، وعجز عن القيام بالمهمة الثانية التي كانت الحاجة ماسة إلى القيام بها، وأعني بذلك الرقابة على السلطة التنفيذية بالمعنى الذي يقود إلى ضبط عملها وتقويم اعوجاجها وإلزامها بالسير وفق البرنامج الوزاري الذي كانت كل وزارة تتقدم به إلى المجلس. وليس سراً ولا هو بالأمر الجديد أن نقول إن السلطة التنفيذية قد تمكنت من مصادرة دور المجلس في هذا الشأن، وأبدت استخفافاً كبيراً به، وتلك في الحقيقة علة قديمة في الثورة الفلسطينية انتقلت إلى السلطة الفلسطينية.

أما عن إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة الطوارئ، ففي اعتقادي أن النص الدستوري الذي يتحدث عن إعلان حالة الطوارئ لمدة الـ ٣٠ يوماً الأولى، أمر ينفرد الرئيس بتقرير موجباته وأسبابه، واتخاذ القرار بناء على ذلك. وبعد تجاوز الأيام الثلاثين تصبح لدى المجلس التشريعي سلطة المشاركة في تقرير موجبات تمديد حالة الطوارئ، ويستطيع المجلس رفض تمديد الفترة، أو أن يوافق على التمديد حسب تقديره.

إن القانون الأساسي لا يتحدث عن شيء اسمه حكومة طوارئ، ولكن تسمية الحكومة التي شكلت باسم حكومة طوارئ أمر ممكن وجائز باعتبار أنه حتى لو لم يتم تسمية هذه الحكومة باسم حكومة الطوارئ، فإن أي كاتب أو مؤرخ أو صحافي سيذكرها إذا أشار إليها باسم حكومة الطوارئ، أي الحكومة التي حكمت

محيط «قبر راحيل» .. «كريات أربع» جديدة في بيت لحم!

يوسف الشايب:

قبل أكثر من شهر قرأت في أكثر من صحيفة وموقع على الإنترنت خبراً عنوانه «متطرفون إسرائيليون يشترون عقارات قريبة من مسجد بلال بن رباح»، ويقول الخبر بالتفصيل: «كشفت مصادر إسرائيلية النقاب عن محاولات تقوم بها جهات يمينية إسرائيلية لوضع اليد على عقارات وأراض فلسطينية قريبة من مسجد بلال بن رباح في مدخل مدينة بيت لحم، الذي يستخدمه الإسرائيليون كنيساً يطلقون عليه «قبر راحيل»، وذلك بهدف إعاقة التوصل إلى أي اتفاق بشأن هذا المكان المقدس في المستقبل.

وقالت صحيفة «هآرتس» المصدر الرئيس للخبر «إن يهوداً متزمتين من أصحاب رؤوس الأموال اشتروا، مؤخراً، خمس دونمات عليها بيت كبير، بجوار قبر راحيل في أطراف بيت لحم، من فلسطينيين هاجروا إلى الخارج».. وأضافت «تقع الأرض في المنطقة (ج)، قيد المسؤولية الأمنية والمدنية الإسرائيلية، وفي نطاق المنطقة المحاطة بالجدار أو ما يعرف باسم «غلاف القدس».

ويضيف الخبر: وفي الأسابيع الأخيرة تجري في المكان دروس لتعليم وحفظ وشرح التوراة، ويخطط الإسرائيليون لإقامة «مستوطنة» تخلق تواصلاً بين أراض إضافية في المنطقة يمتلكها أو يسعى لامتلاكها يهود». هناك، وفي موقع قريب من الخمس دونمات التي

يتحدث الخبر عنها، كانت الشائعات والأخبار المتناقضة تملأ المكان .. البعض يقول إن «ملاك الأرض والمنزل الفلسطينيين باعوها لليهود بمحض إرادتهم»، في حين يقول آخرون أن أحداً «ضحك عليهم»، ويقول فريق ثالث أن الأخوة الثلاثة الذين تعود ملكية الموقع المذكور إليهم، بعضهم باع عن «سابق إصرار وترصد»، وبعضهم «تعرض لخدعة» أو «سذاجته أوصلته إلى ذلك».

مصادر فلسطينية مطلعة تؤكد أن المنزل يملكه ثلاثة أشقاء من أسرة فلسطينية تعيش في أميركا اللاتينية، حيث أتم اثنان منهم صفقة البيع في الخارج، في حين أتمها الثالث، الذي لحق بأخوته، في بيت لحم نفسها، على الرغم من عدم وجود أي سجلات رسمية في أية مؤسسة فلسطينية ذات علاقة تشير إلى ذلك، ويبدو، كما ترجح المصادر أن التسجيل قد يكون تم في دائرة الأراضي التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية في

في هذا العدد

- الرقص مع الذئاب - خليل شاهين
- الاعلام وتعليب الرأي العام - تيسير مشارقة
- المجلس التشريعي وصراع المصالح - تيسير الزبري
- أين نحن من أزمة المعرفة في العالم العربي - خالد اصليح
- المجلس التشريعي وتجديد الشرعية - محمد ياغي
- قراءة في كتاب «تكوين النخبة الفلسطينية» - سميح شبيب
- مقهى الصعاليك ..بيت المثقفين الفلسطينيين - محمد سليمان
- حقا انك لا تجني من الشوك العنب - هبة نعيم

ماذا يريد «بوش»؟

إذا كانت الديمقراطية تعني أن تقوم الحكومات بالسير على ما تراه الشعوب في سياساتها الداخلية والخارجية، فانه من الواضح أن الديمقراطية ليست في مصلحة الولايات المتحدة، في العالم العربي وأرجاء أخرى مختلفة من العالم.

ذلك إنه من الجلي وجود عداء واسع النطاق للسياسات الأمريكية في فلسطين والشرق الأوسط، بما في ذلك قياداتها حالياً لحملة استعمارية جديدة ضجت حتى أوروبا منها. فلو أتيح للرأي العام العربي والإسلامي أن ينعكس في سياسات الحكومات، لاختلفت جذرياً عما هي عليه الآن، وأعيد إحياء المقاطعة لإسرائيل والشركات التي تتعامل معها وتجمدت اتفاقيات السلام بين الأردن ومصر وإسرائيل، ولأقفلت كل مكاتب التمثيل الإسرائيلية في دول الخليج والمغرب. ذلك كحد أدنى.

إذن، ماذا يقصد الرئيس بوش في حديثه عن الديمقراطية؟بالطبع، إن خطاباً من هذا النوع قد يخدم أكثر من غرض ولكنه أيضاً قد يعكس سياسات محددة وقناعات لدى صانعي القرار في الإدارة الحالية ، وامتدادهم في مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية والخبراء والمستشارين.

يجوز مثلاً كما قال البعض، أن الخطاب يشكل «علاقات عامة» داخلية إزاء الفشل الحالي في العراق، فهو يعيد صياغة الأهداف الحالية للإدارة الأمريكية من وجودها العسكري في المنطقة كمهمة أوسع من العراق لجلب « الديمقراطية » إلى الشعوب المتخلفة. فهي إذن مهمة «تحضيرية» (أي جلب الحضارة لهم)؛ «عبء الرجل الأبيض» كما كان يسمى في مرحلة الاستعمار القديم في القرن التاسع عشر. فكل استعمار يلزمه أيديولوجيا تسعى لأن تضفي طابعاً أخلاقياً لامتداده في العالم: قيم سامية، مثل عليا، مهمات حضارية.

لكن، يوجد تفسير آخر أقرب إلى السياسة والمصالح، ويتعلق تحديداً بالمملكة العربية السعودية. لا يتعلق بتجزيئها وتفتيتها، وإنما بمقومات «استقرارها» المستقبلية من وجهة نظر الولايات المتحدة.

ومن المعروف ومنذ عدة سنوات أن التململ وعدم الرضا الداخلي يزداد باضطراد في هذه المملكة، في أمور تتعلق بتوزيع الدخل والفساد وآليات اتخاذ القرار واحتكارها من قبل العائلة المالكة. فالنظام الحالي في السعودية تقادم وشاخ ويفتقد لمتنفس يستوعب الوضع المتفجر .

وكما هو معروف، إن إحدى عناصر التمرد والثورة الداخلية تتشكل من الجيل الجديد من المتعلمين وخريجي الجامعات الذين يعانون من تفشي البطالة والحرمان من حصة في القرار السياسي.

وتمتلىء السعودية بآلاف من الخريجين من الجامعات المحلية، والأوروبية و الأمريكية أيضاً، والذين دأبت السعودية على إرسالهم للدراسة في الخارج طيلة عقود ثلاث خلت. هذه مادة متفجرة بوجود فقر وفساد وسوء إدارة وانسداد النظام السياسي للتغيير.

إذن، ما هو مطلوب هو فتح النظام السياسي للتغيير في السعودية أساساً، ولكن أيضاً بشكل مقيد ومحدد. إن الهدف هو منح النخب في السعودية حصة من النظام السياسي وإزالة احتكار العائلة المالكة دون أن يخل ذلك بموقع المملكة ضمن دائرة النفوذ الأمريكية في المنطقة.

وتوجد نماذج قائمة تجسد هذا التوجه في عدد من الدول بالمنطقة، بحيث يجري استيعاب النخب في النظام السياسي بعد فتحه للتغيير المقيد في إطار لعبة برلمانية وانتخابية تشمل أيضاً قوى إسلامية «معتدلة» تقبل بقواعد هذه اللعبة.

وهي لعبة فيها مخاطر، لكن الوضع الحالي أخطر، وربما يشكل النظام الملكي أفضل صمام أمان لمنع التغيير الجذري في حال فتح النظام السياسي للتغيير. فتتصارع النخب وتتنافس على المقاعد النيابية، ويبقى القول الفصل « دستورياً» للملك في النهاية. وليس من قبيل المصادفة أن ثلاثة وزارات أساسية تبقى دائماً في يد الموالين ولا تمنح للمعارضة، إسلامية كانت أو غير إسلامية، وهي : الداخلية، والاقتصاد والخارجية. وهي الوزارات الثلاث التي تربط الحكومة والدولة مع قوى خارجية.

لقد كانت نقطة البداية في البحرين. فتم إعلانها مملكة، ثم أجريت انتخابات لنصف المقاعد في المجلس النيابي، على أن يكون النصف الآخر بالتعيين. وقد هلل لها في حينه العديد من المعلقين الأمريكيين بما في ذلك الصحفي المعروف توماس فريدمان على أنها بداية إدخال الديمقراطية في الخليج.

وإذا كانت البحرين سابقة تمهد الطريق، فلعله جاء الآن دور السعودية لإدخالها في لعبة التغيير المقيد، والذي يحافظ على مصالح الولايات المتحدة معها، ويعيق تحول المعارضة الداخلية إلى معارضة إسلامية تطلب تغييراً جذرياً، ويفتت النخب ويستوعب بعضها في النظام، ويسهم في «استقرار» المملكة.